

النقد ودورها الاقتصادي النقد هي كل وسيلة دفع تتمتع بقبول واسع لدى العامة. المجتمعات النقد رغبة منها في توسيع نطاق التبادل فيما بينها، فنشأتها مرتبطة بالرغبة في تجاوز التحديات التي واجهت اقتصاد المبادلة في ظل اختلاف توزيع ملكية عوامل الإنتاج ما بين أفراد المجتمع، وتنامي عمليات التخصص وتقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي. تقوم النقد بعدة وظائف رئيسة تتمثل في كونها: 1 وسيلة للتبادل: فمع التخصص وتقسيم العمل أصبح لزماً وجود أداة دفع مقبولة بين أفراد المجتمع للوفاء بقيمة عمليات التبادل. 2 وحدة للحساب: يمكن وجود النقد وجود النقد من احتساب قيمة السلع والخدمات من خلال وجود مقياس مشترك للقيمة. 3 مخزن للقيمة: تعتبر النقد مخزناً للقيمة نظراً لكونها تمثل في حد ذاتها أصل يمكن الاحتفاظ به مثل باقي الأصول، كالمعادن النفيسة وغيرها من الأصول. 4 وسيلة لإبراء الذمة: تعتبر النقد وسيلة مقبولة من جميع أفراد المجتمع لسداد الالتزامات المادية المستقبلية المستحقة. الطلب على النقد (التفضيل النقدي) من زاوية الطلب على النقد هناك ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النقد أو ما يعرف بدوافع "التفضيل النقدي" تشمل: 1 الطلب على النقد بدافع المعاملات: يتمثل في الجزء المرغوب الاحتفاظ به من النقد لسداد المعاملات الجارية وشراء كافة الاحتياجات من السلع والخدمات. 2 الطلب على النقد بدافع الاحتياط: يتمثل في الاحتفاظ ببعض الأرصدة النقدية لمواجهة الطوارئ والأحداث غير المتوقعة. أو غيرها من الأصول المالية، أو الاحتفاظ بالنقد كأصل تام السيولة لا يدر عائداً. يتأثر النوع الأول والثاني من دوافع الطلب على النقد بشكل كبير بمستوى دخل الفرد. فكلما زاد مستوى دخله، كلما زاد مستوى طلبه على النقد لغرض سداد المعاملات والاحتياط. فيما يتأثر النوع الثالث من دوافع الطلب على النقد بسعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة (العائد الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد، مقابل استثمار أمواله وعدم الاحتفاظ بها في صورة سائلة)، كلما انخفض طلب الفرد على النقد بدافع المضاربة والاكتناز واتجه إلى توظيف أمواله واستثمارها في أوجه استثمارية مختلفة للحصول على عائد. نخلص مما سبق إلى أن مستويات الطلب على النقد بصورتها السائلة في أي مجتمع تتأثر بصورة أساسية بمستويات أسعار الفائدة. فكلما ارتفعت أسعار الفائدة التي تمنحها البنوك لعملائها، كلما انخفضت مستويات طلب الأفراد على النقد بصورتها السائلة، بالتالي، تشهد البنوك والمؤسسات المالية زيادة في مستويات الودائع والأموال التي يمكن توجيهها إلى المزيد من فرص الاستثمار التي تمول بدورها المشروعات الإنتاجية، من خلال عملية تعرف في علم الاقتصاد بعملية "خلق النقد"، التي سنوضحها في الجزء التالي وهو ما يؤثر بدوره في مستويات السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية محددة، عرض النقد تشتمل مستويات المعروض النقدي في أي مجتمع على عدد من المكونات يتمثل أهمها في: 1. النقد المصدر من قبل البنوك المركزية (أوراق البنكنوت)، 2. ودائع العملاء المتوفرة لدى البنوك التي تقوم بدورها بإقراضها للعملاء لتنفيذ استثمارات في مجالات تزيد من مستوى السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، من خلال ما سبق، يتضح أن النقد التي يتم تداولها في أي مجتمع أو ما يطلق عليه في علم الاقتصاد بـ "المعروض النقدي"، تتحدد بشكل أساسي من خلال البنك المركزي، الذي يمثل الجهة المناط بها إصدار النقد على مستوى الدولة، ومن خلال القطاع المصرفي بما يشمل من بنوك تساهم في زيادة عرض النقد من خلال عملية "خلق النقد". مفاد هذه العملية يتمحور حول قيام عملاء البنوك (المودعين) بإيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها والحصول على عائد مقابل ذلك (يتمثل في سعر فائدة الإيداع). البنوك بدورها تقوم بتوظيف هذه الأموال وإقراضها للمستثمرين لتوظيفها في فرص استثمارية لزيادة مقدار ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات، وخلق فرص للربح مقابل قيام المستثمرين والمنتجين بدفع فائدة للبنوك (تتمثل في سعر فائدة الإقراض الذي يزيد عن سعر فائدة الإيداع بما يسمح للبنوك بتحقيق أرباح تضمن استمراريتها في أداء عملها). بناء على ذلك، يطلب البنك المركزي من البنوك بشكل إلزامي أن تحتفظ بنسبة من الودائع المحتفظ بها لديها في صورة سائلة (فيما يعرف بنسبة الاحتياطي الإلزامي) في حساباتها لدى البنك المركزي، فيما تتاح باقي أموال المودعين للإقراض. ويمكن للبنوك استيفاء احتياجاتها الطارئة للسيولة في إطار سلسلة من عمليات الإقراض والإيداع في سوق تعاملات ما بين البنوك (الانتربنك) أو من خلال البنك المركزي. إن "عملية خلق النقد" تتيح للبنوك القدرة على اشتقاق "خلق نقد الودائع وزيادة العرض النقدي عن طريق منح الائتمان بأكبر مما هو متاح لها من موارد. تعتمد عملية خلق النقد في أي مجتمع على نسبة الاحتياطي الإلزامي، والمؤسسات المالية سوق، في ضوء ما سبق، يتضح أن البنوك ليست لديها قدرة مطلقة على "خلق النقد"، وإنما يعتمد ذلك على القرارات التي تتخذها السلطة ممثلة في البنوك المركزية للتأثير في هذه العملية بما النقدية يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الموضوعية. لتوضيح ذلك يمكن استخدام المثال المبسط التالي: إذا كان إجمالي الودائع المصرفية المتاحة من خلال الجهاز المصرفي يتكون من 20 مليار دولار، وبافتراض أن نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي تبلغ 10 في المائة من لدى ودائع كل بنك من البنوك. سوف

يقوم كل بنك باحتجاز نسبة 10 في المائة من إجمالي ودائعه ويودعها لدى البنك المركزي، فيما يقوم باستخدام الـ 90 في المائة المتبقية من إجمالي ودائعه في منح قروض لعملائه. وبدورهم يقوم العملاء بفتح حسابات إيداع في بنوك أخرى تقوم بدورها بنفس العملية، كيف تم احتساب ذلك؟ ببساطة من خلال احتساب ما يعرف بمضاعف خلق النقود، الذي يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي الإلزامي. في مثالنا هذا يساوي 1 مقسوما على 10 في المائة أي أن قيمة المضاعف تساوي 10. ثم ضرب قيمة هذا المضاعف الذي يساوي (10) في قيمة الودائع الإجمالية التي تساوي في مثالنا هذا (20 مليار دولار). بالتالي فإن المجتمع لديه قدرة في هذه الحالة على خلق نقود تقدر بنحو 200 مليار دولار. الآن ماذا لو رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 20 في المائة. ما مقدار النقود التي يمكن للجهاز المصرفي خلقها في هذه الحالة؟ ببساطة، وفي حالة تطبيق نفس الخطوات السابقة، يتضح أن قيمة معامل خلق النقود في هذه الحالة ستخف من 10 إلى 5 وتصبح البنوك قادرة فقط على خلق 100 مليار دولار عوضا عن 200 مليار دولار في مثالنا الأول. بالتالي أصبح واضحا الآن كيف يمكن للبنك المركزي من خلال استخدام أحد الأدوات النقدية المتاحة لديه أن يؤثر في المعروض النقدي بما يخدم الأهداف الاقتصادية. في المجمل يتكون عرض النقود في أي الاستقرار السعري يعتبر الاستقرار السعري أحد أهم ركائز (Aggregates Monetary) دولة من عدد من المجملات النقدية الاستقرار الاقتصادي. يتطلب تحقيق الاستقرار السعري التوازن ما بين مستويات المعروض النقدي ومستويات المعروض من السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية محددة. وإذا حدث أي اختلال في هذه العلاقة ينتج عن ذلك تأثيرات في المستوى العام للأسعار. فكلما زادت مستويات المعروض من النقود مقارنة بمستويات المعروض من السلع والخدمات (كانت هناك كمية كبيرة من النقود مقابل كمية محدودة من السلع والخدمات)، كلما ارتفعت مستويات الأسعار المحلية (زادت معدلات التضخم)، وفقدت النقود بالتالي جزء من قوتها الشرائية (انخفض مستوى السلع والخدمات الذي يمكن الحصول عليه مقابل وحدة النقود عبر الزمن). أما في حالة ما إذا انخفضت مستويات المعروض النقدي مقارنة بمستويات المعروض من السلع والخدمات (كانت هناك كمية قليلة من النقود مقابل كمية كبيرة من السلع والخدمات)، تراجعت مستويات الأسعار المحلية (انخفضت معدلات التضخم)، وزادت القوة الشرائية للنقود (ارتفع مستوى السلع والخدمات الذي يمكن الحصول عليه مقابل وحدة النقود عبر الزمن). مرد هذه العلاقة يرجع في الفكر الاقتصادي إلى المدرسة النقدية وإلى عدد من الاقتصاديين النقيدين البارزين، مثل أرفنج فيشر وميلتون فريدمان اللذان أشارا من خلال معادلة النقود إلى العلاقة الطردية ما بين المعروض النقدي ومستويات التضخم. من هنا يأتي الدور الأساسي المناط بالبنوك المركزية ممثلا في دورها في الحفاظ على الاستقرار السعري من خلال ضمان إحداث التوازن ما بين مستويات المعروض النقدي ومستويات النشاط الاقتصادي (كمية المعروض من السلع والخدمات). بالتالي ترى أغلب المدارس الاقتصادية أن أهم أدوار البنوك المركزية تتمثل في ضمان نمو المعروض النقدي بما يتلاءم مع مستويات نمو النشاط الاقتصادي.